

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٢٠ أغسطس ٢٠٠٢

أحزاب المعارضة السودانية ترهن نجاح اتفاق ماشاكوس بمشاركة كل القوى الوطنية السودانية

الخرطوم، «الشرق الأوسط»

وقعت أمس القوى السياسية والنقابية السودانية المعارضة على مذكرة تحمل موقف هذه القوى ازاء بروتوكول ماشاكوس الموقع بين الحكومة والحركة الشعبية. وقد تحفظ المؤتمر الوطني الشعبي الذي يتزعمه الدكتور حسن الترابي الذي حضر ممثلوه الى دار حزب الأمة حيث عرضت المذكرة للتوقيع، مبررين ذلك بانهم لم يشاركوا في إعدادها وانهم بصدد إعداد مذكرة تحمل وجهة نظرهم سيسلمونها لاحقاً للجنة التي أعدت المذكرة. وقد شكل قادة الأحزاب والنقابات لجنة مصغرة لتابعة لتسليم المذكرة للأطراف المعنية وحشد الإجماع الشعبي حولها. واعتبر الموقعون ان نجاح أي اتفاق مرهون بمشاركة كل القوى السياسية السودانية. وقالوا ان «الطرفين الموقعين على البروتوكول يمثلان جزءاً من الشعب السوداني كله وبما ان القضايا التي تصدى لها البروتوكول لا تمثل كل القضايا المصيرية للسودان وحتى يكون الاتفاق مقبولاً ومؤيداً ومدعوماً من الأمة وملزماً لها وناظراً على كل المؤسسات والتنظيمات السياسية وحتى يكون الاتفاق مكتمل الجوانب وحتى يتحقق السلام العادل والشامل والدائم فان مشاركة كل القوى السياسية مشاركة أصيلة وفاعلة في التفاوض يصبح أمراً واجباً لازماً ولا أمل في ارساء دعائم السلام دونها». وقالت المذكرة ان القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية اتفقت على فترة انتقالية يؤسس فيها الحكم على نظام ديمقراطي تعددي لا مركزي ويضمن التداول

السلمي للسلطة والمشاركة الفاعلة لكل القوى السياسية وفق دستور ديمقراطي تتراضى عليه ويقوم على عدم استغلال الدين في السياسة وفق مرجعية ميثاق اسمره 1995.

وأكدت القوى الموقعة على المذكرة انها ستواصل نضالها الوطني بشتى الوسائل السلمية لاستعادة الديمقراطية والحرية والسلام. ووعدت بالعمل على إيقاف الحرب، ورفع حالة الطوارئ تمهيداً لقرار السلام في الجنوب والشمال، الغاء القوانين المقيدة للحريات واطلاق الحريات العامة وحرية العمل السياسي والنقابي والنشاط المدني واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والعمل على قيام حكومة قومية انتقالية عريضة القاعدة تمثل فيها القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية. وصدر الموقعون المذكرة بالترحيب بأي مسعى لتحقيق السلام واعتبار بروتوكول ماشاكوس خطوة أولى وبداية جهد مقدر لتحقيق سلام عادل وشامل، كما شددوا على ايمانهم بحق أهل الجنوب في ادارة شؤونهم وحقوقهم في التمتع بجميع حقوقهم الديمقراطية. وحذروا من ان «أي حلول جزئية تبقى هشة مشحونة بالقذائل المؤقتة ولا تعدو ان تكن هدنة قد تطول مدتها او تقصر». وقد احتشد العشرات من قيادات الأحزاب المعروفة والنقابات التي كان نشطة في فترة الديمقراطية وفي قيادة المعارضة ضد الرئيس السابق نميري. وكان اول الموقعين على المذكرة الصادق المهدي رئيس حزب الأمة، الحاج مضيوي، وسيد احمد الحسين من الاتحاد الديمقراطي وفاروق زكريا عن الشيعوي وممثلين

لاحزاب أخرى بعضها قديم وبعضها ظهر في العقد الماضي الى جانب شخصيات قانونية وصحافية معروفة ولها نشاط سياسي بارز. وترأس اللجنة التي أعدت المذكرة علي محمود حسنين رئيس المكتب السياسي للاتحادي وعضوية الدكتور ابراهيم الأمين عضو المكتب السياسي لحزب الأمة. وقاموا خلال الاحتفال بالاشراف على التوقيع.

ومن جهة ثانية وجهت رابطة طلاب وخريجي جبال النوبة بالجامعات والمعاهد العليا رسالة الى سكرتارية «الايقاد» وجبوت دانفورت مبعوث الرئيس الأمريكي للسلام في السودان طالبت فيها باعطاء النوبة حق تقرير مصيرهم في كافة حالات الحلول المرتقبة. وعرضت الرسالة ثلاثة خيارات الأول: بقاء منطقة الجبال في اطارها الموحد مع الحركة الشعبية كجزء من جنوب السودان خلال الفترة الانتقالية.

الثاني: معاملة جبال النوبة مثلها مثل جنوب السودان خلال الفترة الانتقالية مع ضرورة وضع الاعتبار الكامل لانها في ادارة شؤونها استناداً الى مبدأ خصوصية المنطقة.

الثالث: ان تكون منطقة جبال النوبة تحت مظلة الحماية الدولية في الفترة الانتقالية.

وأعلن الطلاب رفضهم التام وبشدة لأي محاولات تسعى لضم جبال النوبة الى شمال السودان باعتبار ان مجمل الأسباب التي قادتهم لحمل السلاح لم تنته بعد وفقدان الثقة بين شعب جبال النوبة وشمال السودان. وحذر هؤلاء الطلاب من ان ضم جبال النوبة لشمال السودان «يعني استمرار الحرب بصورة أشد ضراوة مما كانت عليه».